المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

eurasia group politics first

حالة العلم في 2019

التوقعات السياسية للعالم

الانتخابات البرلمانية الأوروبية في مايو 2019 ستؤدي إلى تنامي الشعبوية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي

الاحتمالية 80%

التأثير 65%

جَرَت العادة ألا تنالَ الانتخابات البرلمانية الأوروبية التغطيةَ الكافية إلى حدٍّ ما مِن منطلق اعتقاد سائد بأن آثارها الاقتصادية والجيوسياسية تظلّ ضيقة النطاق نسبياً. بَيْدَ أن انتخابات مايو/أيار 2019 ستكون أكثر أهميةً بكثير لأسبابٍ عدّة:

• أولاً، من المرجَّح أن تحقّق شخصياتٌ وأحزابٌ سياسيةٌ هامشيةٌ مكاسبَ في البرلمان الأوروبي. وتخضع جميع مقاعد البرلمان، البالغ عددها 751 مقعداً، لإعادة الانتخاب في مايو/أيار المقبل. وعلاوةً على ذلك، وكما كان الحال في السابق، تشمل انتخابات عام 2019 المرتقبة انتخاباتٍ وطنية ذات أبعاد أوروبية في 27 بلداً أوروبياً. فمنذُ عام 2014، بات التباين بين المؤيدين والمنتقدين للاتحاد الأوروبي أكثر حدّةً بفعل أزمة الهجرة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، وانتخاب حكومات تناصر بطريقةٍ جليةٍ نهجاً وطنياً أو نهجاً أوروبياً. ويأملُ السياسيون في كلا الجانبين من الجدال الدائر أن تكون الانتخابات الأوروبية بمثابةِ انتصار حاسم لصالحهم. وستحافظ الجماعات الرئيسة المؤيدة للاتحاد الأوروبي (يمين الوسط، والليبراليون، ويسار الوسط) على أغلبيتهم وستواصل العمل معاً بشأن التشريعات. غير أن الأغلبية المتحققة لهم ستكون أصغر حجماً مما كانت عليه في السابق، وستكون الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا أكثر نجاحاً في تشكيل جبهة واحدة، مثلما تمكّن اليسار المتطرف من فعل ذلك في البرلمان السابق.

• ثانياً، ثمة خطر قائم بالفعل يتمثّل في احتمال أن يصير حزب الشعب الأوروبي (EPP) أكثر راديكاليةً بكثير في النَهْج المتبع في وضع سياساته. وفي واقع الحال، ستكون المعركة الأهمّ لروح جماعة حزب الشعب الأوروبي من اليمين الوسط، سواء ما إذا كانت سترسّخ طبيعتها المؤيدة لأوروبا أم ستنفتح على التعاون مع جماعاتٍ أكثر يمينيةً. ويُظهر الاجتماع المنعقد في أواخر عام 2018 بين وزير الداخلية الأوروبي ماتيو سالفيني ورئيس الوزراء الهنغاري فكتور أوربان، الذي مازال حزب "فيديس" Fidesz المنتمي إليه عضواً في حزب الشعب الأوروبي، أنّ ثمة قوى قوية داخل حزب الشعب الأوروبي تنادي بمواقف أكثر صرامةً إزاء الهجرة، الأمر الذي يمكن أن يوحّد الأعضاء اليمينيين داخل البرلمان الأوروبي ضدّ مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

• ثالثاً وأخيراً، تجدر الإشارة هنا إلى أن نتيجة الانتخابات البرلمانية الأوروبية ستؤثر تأثيراً مباشراً في تشكيلة المفوضية الأوروبية القادمة، على صعيد الرئيس وأعضاء مجلس المفوضية. وتاريخياً، لطالما أرادت ألمانيا وفرنسا أن يكون قادة الاتحاد الأوروبي ضعافاً بما يسهّل سيطرتهما عليهم؛ ولكن اليومَ تدرك ألمانيا وفرنسا، على نحو متزايد، أنهما بحاجة إلى شخصيات ذات ثِقَل في المناصب الرئيسة لتتمكن من تمثيل الاتحاد الأوروبي أمام قارة منقسمة داخلياً، والدفاع عنها في الساحة الدولية. وتكمن المشكلة حتى حينه في أن المرشحين المتصدّرين والأوفر حظاً لحزب الشعب الأوروبي وكذلك لتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE) لا يرقونَ إلى ما هو منشود.

والخطر القائم هنا أنّ انتخابات الاتحاد الأوروبي المقررة العام القادم قد يتمخّض عنها برلمانٌ أكثر راديكاليةً، ومفوضيةٌ أوروبيةٌ أقلّ قدرة على التصدّي لمثل هذه النزعات المتطرفة. وسيقود ذلك بدوره إلى المزيد من المؤسسات الأوروبية الجامدة والمتردّدة، والتي ستكون عاجزةً عن اتخاذ الإجراءات الحازمة اللازمة لوصول أوروبا إلى المرحلة التالية من تطورها.

الصين ستعيد تحديد مبادرة الحزام والطريق بشكل جوهري

الاحتمالية 60%

التأثير 70%

في عام 2018، فوجئت الصين حين وجدت نفسها في مواجهة انتقادات لـ"مبادرة الحزام والطريق" من بلدان رحّبت بهذه المبادرة أيّما ترحيب منذ تدشينها في عام 2013. فقد تمخّضت الانتخابات الرئاسية في ماليزيا وباكستان عن وصول قادة إلى سُدّة الحكم بدأوا يشكّكون علانيةً، بل وفي حالة ماليزيا، يلغون مشروعاتٍ باهظةَ التكلفة كان من المقرّر أن تتم في إطار المبادرة المذكورة. وليس ثمة مؤشر على تباطؤ وتيرة مثل هذه الانتقادات في عام 2019، فقد كانت الاستثمارات الصينية قضيةً ساخنةً خلال الحملات الانتخابية في إندونيسيا والفلبين والبرازيل. ونتيجةً لذلك، من المحتمل أن تُعيد بكين ترتيب طريقة مواصلة نشر استراتيجية مبادرة الحزام والطريق، وستترتب على ذلك تكلفة بالنسبة للصين وشركائها.

ولقيت المخاوف التي أعرب عنها شركاءُ الصين آذاناً صاغيةً. فقد تحدّث هان جنغ، عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي والمسؤول عن مبادرة الحزام والطريق، عن تحسين قواعد ومعايير المبادرة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ بنك الصين الشعبي (PBC) في العمل عن كثب مع صندوق النقد الدولي بشأن فهم المسائل المتعلقة بتحمُّل الديون. ومن المرجَّح على نحو متزايد أن تخفّف بكين من المخاطر المحتملة في أسواق نامية مختارة، ويمكن أن تشمل مثل هذه الإصلاحات:

• إبرام المزيد من الشراكات، وقتما يكون ذلك ممكناً، مع بلدان متقدمة أخرى مثل بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان.

• إجراء تقييمات بيئية واقتصادية أفضل في الأسواق التي يزداد فيها التراجع عن المبادرة.

• اعتماد الشفافية المتنامية والمناقصات المفتوحة، بحيث تصبحان القاعدة السائدة وليس الاستثناء.

وبمرور الوقت، يمكن أن يقود الارتقاء بالمعايير إلى جعل مبادرة الحزام والطريق أكثر استدامةً، وتعزيز آفاقها في الأمد البعيد، ولكن يتعيَّن على كلّ من بكين وشركائها أن يأخذوا في حسبانهم احتمال تكبُّد خسائر في الأجل القصير. ومن المرجَّح أن تظهر تحدياتٌ، لاسيما في المناطق حيثما ترسَّخت مبادرة الحزام والطريق، مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ومردُّ تلك التحديات إلى أسباب عدّة:

• أولاً، لن تتمكَّن البلدان الواقعة في هذه المناطق بعدَ الآن من الاعتماد بشكل كامل على الإمكانيات المالية الضخمة لبكين، فالشركات المملوكة للدولة والمصارف في بكين تحاول جاهدةً من أجل الامتثال لأفضل الممارسات الدولية، ما تسبّب في تباطؤ الاستثمارات في جميع المجالات.

• ثانياً، سيتعيَّن على البلدان أن تكون منفتحةً على بدائل للاستثمارات الصينية. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لديها جميعاً مبادرات استثمارية إقليمية خاصة بها، وإنْ كانت مثل هذه الاستثمارات مقترنةً بشروط سياسية وشروط حوكَمَة معينة.

• ثالثاً وأخيراً، قد لا تسير الأمور كما هو مخطَّط لها في العديد من الأسواق التي كان يُنظر إليها في السابق من بين أبرز المستفيدين من مبادرة الحزام والطريق، مثل البلدان المضطربة ومنها زيمبابوي وفنزويلا، ويمكن التخلّي كلياً عنها.

رئيس الوزراء الهندي نارِيندرا مودي سوف يفوز بانتخابات 2019 دون تحقيق نتائج كاسحة

الاحتمالية 85%

التأثير 55%

جَرَت العادة ألّا تنالَ الانتخابات البرلمانية الأوروبية التغطيةَ الكافية إلى حدٍّ ما مِن منطلق اعتقاد سائد بأن آثارها الاقتصادية والجيوسياسية تظلّ ضيقة النطاق نسبياً. بَيْدَ أن انتخابات مايو/أيار 2019 ستكون أكثر أهميةً بكثير لأسبابٍ عدّة:

- أولاً، من المرجَّح أن تحقّق شخصياتٌ وأحزابٌ سياسيةٌ هامشيةٌ مكاسبَ في البرلمان الأوروبي. وتخضع جميع مقاعد البرلمان، البالغ عددها 751 مقعداً، لإعادة الانتخاب في مايو/أيار المقبل. وعلاوةً على ذلك، وكما كان الحال في السابق، تشمل انتخابات عام 2019 المرتقبة انتخاباتٍ وطنية ذات أبعاد أوروبية في 27 بلداً أوروبياً. فمنذُ عام 2014، بات التباين بين المؤيدين والمنتقدين للاتحاد الأوروبي أكثر حدّةً بفعل أزمة الهجرة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، وانتخاب حكومات تناصر بطريقةٍ جليةٍ نهجاً وطنياً أو نهجاً أوروبياً. ويأملُ السياسيون في كلا الجانبين من الجدال الدائر أن تكون الانتخابات الأوروبية بمثابةِ انتصار حاسم لصالحهم. وستحافظ الجماعات الرئيسة المؤيدة للاتحاد الأوروبي (يمين الوسط، والليبراليون، ويسار الوسط) على أغلبيتهم وستواصل العمل معاً بشأن التشريعات. غير أن الأغلبية المتحققة لهم ستكون أصغر حجماً مما كانت عليه في السابق، وستكون الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا أكثر نجاحاً في تشكيل جبهة واحدة، مثلما تمكّن اليسار المتطرف من فعل ذلك في البرلمان السابق.

- ثانياً، ثمة خطر قائم بالفعل يتمثّل في احتمال أن يصير حزب الشعب الأوروبي (EPP) أكثر راديكاليةً بكثير في النَهْج المتبع في وضع سياساته. وفي واقع الحال، ستكون المعركة الأهمّ لروح جماعة حزب الشعب الأوروبي من اليمين الوسط، سواء ما إذا كانت سترسّخ طبيعتها المؤيدة لأوروبا أم ستنفتح على التعاون مع جماعاتٍ أكثر يمينيةً. ويُظهر الاجتماع المنعقد في أواخر عام 2018 بين وزير الداخلية الأوروبي ماتيو سالفيني ورئيس الوزراء الهنغاري فكتور أوربان، الذي مازال حزب "فيديس" Fidesz المنتمي إليه عضواً في حزب الشعب الأوروبي، أنّ ثمة قوى قوية داخل حزب الشعب الأوروبي تنادي بمواقف أكثر صرامةً إزاء الهجرة، الأمر الذي يمكن أن يوحّد الأعضاء اليمينيين داخل البرلمان الأوروبي ضدّ مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

- ثالثاً وأخيراً، تجدر الإشارة هنا إلى أن نتيجة الانتخابات البرلمانية الأوروبية ستؤثر تأثيراً مباشراً في تشكيلة المفوضية الأوروبية القادمة، على صعيد الرئيس وأعضاء مجلس المفوضية. وتاريخياً، لطالما أرادت ألمانيا وفرنسا أن يكون قادة الاتحاد الأوروبي ضعافاً بما يسهّل سيطرتهما عليهم؛ ولكن اليومَ تدرك ألمانيا وفرنسا، على نحو متزايد، أنهما بحاجة إلى شخصيات ذات ثِقَل في المناصب الرئيسة لتتمكن من تمثيل الاتحاد الأوروبي أمام قارة منقسمة داخلياً، والدفاع عنها في الساحة الدولية. وتكمن المشكلة حتى حينه في أن المرشحين المتصدّرين والأوفر حظاً لحزب الشعب الأوروبي وكذلك لتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE) لا يرقونَ إلى ما هو منشود.

والخطر القائم هنا أنّ انتخابات الاتحاد الأوروبي المقررة العام القادم قد يتمخّض عنها برلمانٌ أكثر راديكاليةً، ومفوضيةٌ أوروبيةٌ أقلّ قدرة على التصدّي لمثل هذه النزعات المتطرفة. وسيقود ذلك بدوره إلى المزيد من المؤسسات الأوروبية الجامدة والمتردّدة، والتي ستكون عاجزةً عن اتخاذ الإجراءات الحازمة اللازمة لوصول أوروبا إلى المرحلة التالية من تطورها.

رئيس البرازيل الجديد سيكون ضعيفاً وسيحقّق نجاحات متباينة في الإصلاح الاقتصادي

الاحتمالية 65%

التأثير 45%

انتُخب عضو مجلس النواب من اليمين المتطرف جائير بولسونارو رئيساً للبرازيل في 28 أكتوبر/تشرين الأول، وسيشغل هذا المنصب لفترة ولاية تمتدُّ لأربعة أعوام تبدأ في 1 يناير/كانون ثان. وفاز بولسونارو في الانتخابات على خلفية المشاعر المناهضة لمؤسسات الحُكم في أنحاء العالم، وغضب الطبقة الوُسطى في البرازيل من الطبقة السياسية، وفي خضمّ أزمةٍ اقتصاديةٍ وخدمات عامّة سيئة إلى جانب إماطة اللثام عن أضخم فضيحة فساد في العالم. وسيشغل بولسونارو هذا المنصب مع منحه تفويضاً بتغيير الطريقة التي من خلالها تتمُّ ممارسة السياسة التقليدية القائمة على بناء تحالفات من جانب الأحزاب التقليدية.

ويتمثل الخطر الرئيسُ الذي يواجه مستقبل البرازيل، وموقعها في الساحة الجيوسياسية العالمية، في أن البلاد قد تخفق في تنفيذ إصلاحاتٍ كافيةٍ. وفي حقيقة الأمر، ستعتمد استدامة انتعاش اقتصاد البلاد، إلى حدّ بعيد، على قدرة الحكومة المقبلة على إجراء التعديلات المالية اللازمة، أي من خلال الموافقة على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية. وسيتعيَّن على الإدارة المقبلة أن تتفاوض مع المشرِّعين، ومن المرجَّح أن تتوصّل في نهاية المطاف إلى مقترح متواضع لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية. وهذه مسألة إشكالية، فكما هو الحال مع معارضة قوية في بيئة استقطابية، لن ينعمَ بولسونارو براحة البال إلا لفترة قصيرة. ويشير هامش فوز بولسونارو، المتمثل في عشر نقاط مئوية، إلى انتصار بيّن للغاية، غير أنه لم يكن فوزاً كاسحاً، إذ كان هامش الفوز هذه المرة أضيق مما كان عليه في انتخابات أعوام 2002 و2006 و2010. وهكذا، سيتعيَّن على بولسونارو التفاوض مع المشرِّعين في الكونغرس الوطني البرازيلي للموافقة على الإصلاحات الحاسمة. وفي نهاية المطاف، سيتعيّن عليه أن يعمل مع الطبقة السياسية التي رفضها طوال فترة الحملة الانتخابية.

وتكمن الخطورة في ألا يتمّ إقرار تدابير تصحيح الأوضاع المالية، أي إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، في عام 2019، ما سيقود إلى فقدان ثقة السوق في إدارة البلاد ومواجهة بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات. وفي مثل هذا السيناريو، يمكن أن يقود أسلوب بولسونارو الميّال إلى المواجهة الفظّة إلى مختلف أشكال الصراعات والأزمات المؤسسية، ما سيفاقم تباطؤ التوقعات الاقتصادية.

غير أن ثمة خطراً آخر ربما يكون مبالغاً فيه وهو خطر انحسار الديمقراطية. فمن المسلَّم به أنّ بولسونارو قد انتُخب في بيئة شديدة الاستقطاب، حيث رفض ناخبون كُثر خطابه المحافظ اجتماعياً الذي هاجم فيه جماعات الأقلية في البرازيل. إلى جانب ذلك، أثار ثناءُ بولسونارو على النظام العسكري الذي حكم البلاد (1964 – 1985) مخاوفَ بشأن دور المؤسسات الديمقراطية في إدارته.

غير أن المؤسسات الراسخة في البرازيل، بما في ذلك السلطة القضائية المتمتعة بقدر كبير من الاستقلالية، والنظام السياسي الاتحادي اللامركزي، والكونغرس الوطني البرازيلي المجزأ بشدّة فيما بين 30 حزباً في البلاد، ستجعل إجراء أي تغييرات دستورية مسألة جسيمة وبالغة الصعوبة. ويظلّ واضحاً أيضاً أن أي محاولة استبدادية في البرازيل ستكون مكلفةً للغاية لأيّ رئيس مهما بلغت شعبيته.

الرئيس الفنزويلي مادورو سيبقى في منصبه خلال العام 2019 رغم الاحتجاجات

الاحتمالية 65%

التأثير 45%

ستظلُّ الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فنزويلا متردية في عام 2019. ورغم بعض البوادر البراغماتية، فإن الحكومة لا تزال غير راغبة، في جوهرها، في تغيير نموذج الاقتصاد القائم على سيطرة الدولة، ما يولّد تضخماً كبيراً وندرةً حادةً في السلع. وفي الوقت ذاته، سيستمرُّ انهيار إنتاج النفط – الذي يمضي قُدُماً نحو التراجع من 2.5 مليون برميل يومياً في عام 2013، عندما تولى مادورو رئاسة البلاد، إلى مليون برميل يومياً – في تآكل التدفقات النقدية للحكومة وتعميق الأزمة الاقتصادية في البلاد. ويواجه المسؤولون إجراءاتٍ متزايدةً من الدائنين، حيث من المتوقع أن تكون مُعيقةً أكثر فأكثر خلال العام المقبل، فيما ستواصل العزلة الدولية المتنامية تقويضَ خيارات التمويل المتاحة أمام الحكومة. ومن المرجح أن يظلّ الرئيس نيكولاس مادورو في السلطة رغم كل هذه الصّعاب ورغم تراجُع شعبيته. غير أن الصعوبات الماثلة ستقود إلى تعقيد قدرته على توفير الأموال والسلطة والقوة والحصانة لأبرز أصحاب المصلحة، ما يحدُّ من حوافزهم للاستمرار في دعمه.

كما أنه يظلُّ عرضةً للتهديدات الداخلية، لاسيما بسبب عدم قدرته على حلّ الأزمة الاقتصادية المتفاقمة. وفي حين أن هذا الواقع سيجعل من الصّعب أن يظل مادورو في منصبه بعد نهاية عام 2019، فإن ثمة عوامل معدودة تجعل من المحتمل أن يظلّ في السلطة حتى ذلك الحين:

- أولاً: تراجُع التوترات الاجتماعية إلى حدّ ما، بسبب استمرار هجرة المواطنين الفنزويليين من البلاد، وإقرار زيادات كبيرة في الحدود الدُّنيا للأجور، واستقرار الواردات بفضل قرار الحكومة بالتخلُّف عن سداد ديونها الخارجية.

- ثانياً: تمكّن الرئيس من بثّ الخلاف في صفوف المعارضة، وكسر الجبهة الموحَّدة السابقة المعارِضة لحكمه.

- ثالثاً: تمكّنت الحكومة، بمساعدة الاستخبارات الكوبية، من احتواء أيّ انتفاضاتٍ عسكرية مخطَّط لها، ما صعَّب على القوات المسلحة أن تنسّق إجراءاتٍ ضدّ مادورو.

الانتخابات في نيجيريا وجنوب أفريقيا سوف تفضي إلى نتائج متناقضة ما يؤثر على الإصلاحات المأمولة

الاحتمالية 70%

التأثير 60%

سيشهدُ أكبر اقتصادَيْن في أفريقيا، وهُما جنوب أفريقيا ونيجيريا، انتخاباتٍ محوريةً في أوائل عام 2019، ما يتيح الفرصة لهذين البلدين لقلب مسار الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية خلال السنة الماضية. وفي حين أنه من المرجَّح أن تعزّز الانتخابات المقررة في جنوب أفريقيا قدرةَ الحكومة الحالية على التأثير في محصّلة السياسات العامة، إلا أنها قد تفاقم تعقيدات الحُكم في نيجيريا. ويكمن الخطر في أن الحُكم في أفريقيا لن يتحسّن إلا بدرجةٍ متواضعةٍ في عام 2019، مع وجود آثار سلبية محتملة على السعر العالمي للنفط عبر تأثُّر نيجيريا بالأعمال القتالية في دلتا النيجر.

جنوب أفريقيا: كان على رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، منذ وصوله إلى السلطة في أوائل عام 2018، أن يترأس المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم(ANC) والمقسَّم بين فصائل موالية لحُكمه والموالين للرئيس السابق جاكوب زوما. ويريد رامافوزا إجراء تغييرات في بيئة السياسات العامة من شأنها أن تسهم في تنشيط اقتصادٍ مازال يتعافى من عقد من سوء الإدارة في ظلّ حُكم الرئيس السابق زوما. لكن الأفراد المؤيدين لزوما في المؤتمر الوطني الأفريقي، إلى جانب حزب "المقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية" (EFF)، سَعوا جاهدين إلى عرقلة هذه الخُطط وإضعاف رامافوزا من خلال الدَّفع بسياسات شعبوية من قبيل نزع ملكية الأراضي من أصحابها دون تعويض. وأسهم ذلك في تحجيم رصيده سياسياً، ما حدا به إلى تبنّي موقفٍ متجاوبٍ إزاء منافسيه بُغية الحفاظ على وحدة الحزب الحاكم قبل انعقاد الانتخابات. ورغم تباطؤ اقتصاد البلاد، من المرجَّح أن يفوز رامافوزا بفارق مريح، ما يمنحه المزيد من السيطرة السياسية على المؤتمر الوطني الأفريقي. وسيسهّل ذلك على رامافوزا أن يحيّدَ المعارضين لأجندته الإصلاحية وأن يصوغَ مقترحاتٍ راديكالية بلغةٍ مقيَّدة أكثر لتهدئة مخاوف المستثمرين. وعليهِ، لابدّ أن تتحسّن توقعاتُ السياسات العامة لجنوب أفريقيا إلى حدّ ما في أعقاب الانتخابات.

نيجيريا: من المرجَّح أن يحدث السيناريو المعاكس في نيجيريا. فقد عانى "حزب مؤتمر كل التقدُّميين" (APC) الحاكم موجةً من الانشقاقات الرئيسة، مانحا "حزبَ الشعب الديمقراطي" (PDP) المعارض زخماً واسعاً، ومصعِّباً في الوقت نفسه محاولة إعادة انتخاب الرئيس محمد بخاري لولاية جديدة. وقد جعلَ تباطؤ اقتصاد البلاد واستمرار حالة انعدام الأمن في الحزام الأوسط من البلاد الانتخابات، المقررة في شهر فبراير/شباط، متقاربةً إلى حد بعيد. ومع ذلك، يمكن أن تكون مزية شَغْل محمد بخاري لمنصب الرئيس مقترنةً بشعبيته الدائمة في أوساط الناخبين الشماليين كافيةً لفوزه في الانتخابات. لكن من غير المحتمل أن يكون فوز بخاري في الانتخابات كاسحاً، ما يزيد من خطورة أن تكون الانتخابات غير حاسمة، الأمر الذي قد يجعله يشغل ولاية ثانية بشرعية منقوصة. ويمكن أن يتفاقم هذا الأمر بسبب احتمال أن تسيطر المعارضة في أعقاب الانتخابات على مجلِسَيْ السلطة التشريعية في البلاد اللذين ترأسهما حالياً شخصيتان من حزب الشعب الديمقراطي المعارض الذي انشقّ عن حزب مؤتمر كل التقدُّميين. وسيفرض المجلس التشريعي الذي يترأسه حزب الشعب الديمقراطي معارضةً شرسة لأجندة أعمال بخاري، ما قد يقود في نهاية المطاف إلى حالة جمود على صعيد السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، من المرجَّح أن تظلَّ المخاوف المتواصلة بشأن صحة بخاري ماثلةً، رغم أن نائب الرئيس يمي أوسينباجو يمكن أن يحلّ محله في إدارة البلاد في حال سافر بخاري إلى خارج البلاد لأغراض العلاج، كما أن تجدُّد القتال في دلتا النيجر في حال إعادة انتخاب بخاري سيزيد من تقييد قدرته على حُكم البلاد بشكل فعال. وإذا ما فاز مرشح المعارضة أتيكو أبو بكر في الانتخابات فقد تكون آفاق نيجيريا الاقتصادية أحسن بشكل ضئيل، لكن التحسينات ستكون متواضعةً.

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية: طريق وعرة أمام خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط في 2019

الاحتمالية 70%

التأثير 60%

كرَّس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه الكثير من الجهد لما يُعرف باسم "صفقة القرن" بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد جرَت مشاوراتٌ عن كثب مع شركاء واشنطن في المنطقة، وستساعد مثل هذه المشاورات المسؤولين الأمريكيين على إقناع الأطراف المعنية في المنطقة بالصفقة وإنجازها. وبينما لم يُكشف عن التفاصيل والتوقيت الدقيق لإطلاق الخُطة، من المحتمل الإعلان عنها في أوائل 2019. ومن المرجَّح أن ترتكز خُطة ترامب للسلام على مفهوم حلّ الدولتين: إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل. ومن المرجَّح أن تكون الخُطة منحازة لإسرائيل إلى حدّ غير معهود في المقترحات الأمريكية السابقة. وقد سبق أن أفصح ترامب عن نواياه من خلال الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب.

- لن تدعمَ الإدارة الأمريكية "حق عودة" اللاجئين الفلسطينيين، بصيغته النظرية، وقد بدا ذلك جلياً في سحب تمويلها لوكالة الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدات لهم. وعلاوةً على ذلك، من المحتمل أن يختلف العرض المقدَّم من ترامب عن الخُطط الأمريكية السابقة من حيث الحوافز الاقتصادية. ومن المرجَّح أن يتضمن العرض خُططاً محدَّدة وممتدة لاستثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية، والتعليم، وغيرها من القطاعات الأخرى لجميع الأطراف المعنية.

- وستواجه هذه الصفقة تحدياتٍ، لكنها لن تفقد أهميتها. ومن المرجَّح تماماً أن يتلقى نتنياهو الخُطة بحماسة في حال مازال يشغل منصب رئيس الوزراء بعد الانتخابات المحتملة في عام 2019. غير أن التنازل عن أراضٍ كما يَرِدُ في الخُطة سيتسبّب في إثارة الذعر في أوساط اليمين، خاصةً بين المستوطنين الذين يشكلون قواعد دعم ضخمة للأحزاب اليمينية المتطرفة. ومن منظور الفلسطينيين، من المرجَّح أن يزيد هذا الاقتراح الانقسامات السياسية بين حركة حماس وحركة فتح. وقد أسقطَ الفلسطينيون في الضفة الغربية إدارة ترامب إلى حدّ بعيد من حساباتهم. وقد تثير خُطة سلام مجحفة للغاية بعض الاحتجاجات، لكن من غير المحتمل اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع لأن الشارع الفلسطيني سبق وأن "وضع في حساباته" تحيُّز الإدارة الأمريكية لإسرائيل.

التوقعات الاقتصادية للعالم

التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيزداد حدة قبل أن تتحسن الأمور

الاحتمالية 80%

التأثير 85%

من المرجَّح أن يتفاقم التوتر الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في النصف الأول من عام 2019، بحيث لن يتم التوصل إلى حلول سريعة، وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

- أولاً: يعتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتقاداً راسخاً بحاجة الصين إلى إصلاح نموذجها الاقتصادي بالابتعاد عن النموذج المدفوع بالسياسات الصناعية والتوجّه نحو نموذج أكثر شفافيةً وموجَّه نحو السوق. وهذا أمرٌ لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها، وسيتطلب مفاوضاتٍ مكثفة للتوصل إلى تسوية ما.

- ثانياً: تمكّن كلٌّ من الرئيس الأمريكي ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ من تجنُّب أسوأ تبعاتٍ اقتصادية في اقتصاداتهما المحلية. ويعني ذلك أنهما تمكّنا في معظم الأحيان من تجنُّب الضغوط السياسية لتهدئة التوتر بين البلدين.

- ثالثاً وأخيراً، أصبحت الصين تؤمن بشكل متزايد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مهتمة بإبرام تسوية نزيهة، لكنها بدلاً من ذلك تريد الإبقاء على بكين في "مرتبة أدنى"، ما يجعل من الصّعب للغاية على الرئيس شي جين الدفاع عن أيّ تنازلات للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يستوجبَ واقع الحال ذلك تماماً.

وفي المجمل، يعني ذلك أنه من المحتمل أن تزيد الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية المفروضة على الصين من 10% إلى 25% في 1 يناير/كانون أول مثلما وعد ترامب. ومن المحتمل أيضاً أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق أجزاء من الرسوم الجمركية التي تهدّد بإضافتها على الصادرات الصينية المتبقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبالغة قيمتها 267 مليار دولار أمريكي. ومع مرور الوقت، سيكون من المحتمل التوصُّل إلى اتفاقٍ بين الطرفين مع تباطؤ اقتصاداتهما وإرهاق شعبي البلدين من المواجهة بين الطرفين. ولكن حتى حينئذٍ ستكون عملية التهدئة بين الجانبين تدريجيةً إذ سترغب الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان تنفيذ الصين التزاماتها الإصلاحية قبل رفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها. وفي الحقيقة، تتمثل المشكلة الأكبر هنا في أنَّ الثقة بين العاصمتين قد تحطمت وسيصعبُ إعادة بنائها، الأمر الذي قد يفاقم التوترات الأمنية.

أسعار النفط سوف تبقى تحت ضغط متزايد

الاحتمالية 80%

التأثير 75%

من المحتمل أن تستمر عوامل عدّة في فرض ضغوط تصاعدية على أسعار النفط العالمية في عام 2019:

- أولاً: ستعاني السوق العالمية بفعل توقُّف تصدير قرابة 1.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام الإيراني منذ مايو/أيار 2018. ومن المرجَّح أن يتدخل المنتجون من الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) وغير الأعضاء فيها لسدّ أجزاء واسعة من هذا النقص، لكن الأمر يستغرق وقتاً ويتطلب جهداً، وسيظلُّ رهناً بتحقيق التوافقات السياسية اللازمة.

- ثانياً: سيظلُّ إنتاج ليبيا من النفط عُرضة لخطر التوقف بفعل أعمال العنف المستمرة في البلاد. ولن تُلحق الصدامات الأخيرة ضرراً مباشراً بإنتاج النفط في الأمد القصير، ولكن يظلُّ تهديد توقُّف إنتاجها قائماً في المستقبل. ومع ذلك، لا تزال الشكوك بشأن مستقبل ليبيا سياسياً وتدهور أوضاعها الأمنية يؤثران في آفاق وتوجهات صناعة النفط الليبية. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط ومصافي النفط الليبية في الآونة الأخيرة هدفاً للتهديدات والهجمات. ورغم أن اندلاع أعمال العنف تلك لم يتسبّب مباشرةً في وقف الإنتاج، فإنه من المرجَّح أن تقع مصافي النفط تحت وطأة تهديدات الإسلاميين أو الميليشيات عندما يحاولون مجدداً تقويض مؤسسات الدولة. وستتحسّن الآفاق الأمنية بوتيرة بطيئة جداً. وبينما تواصل الجماعات الجهادية والميليشيات صداماتها، ستترتّب على ذلك آثارٌ سلبية على البنية التحتية على مستوى البلاد.

- وفي العراق، سيقود تعيين رئيس جديد للوزراء، عادل عبد المهدي، إلى تقليص المخاطر التي تتهدّد شركات النفط في الجنوب والإنتاج من الحقول الضخمة المحيطة بالبصرة. وفي الأجل الطويل، يمكن أن تظهر المخاطر مجدداً إذا ما أخفق عادل عبد المهدي في تحقيق تحسينات معيشية جوهرية في محافظات العراق الغنية بالنفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إرساء العلاقات بين بغداد وإقليم كردستان العراق على أُسس أفضل سيستغرق بعض الوقت، لكن تحسّنت أيضاً آفاق استئناف صادرات كركوك من النفط. وفي غضون ذلك، من المرجَّح أن يظلّ نمو الإنتاج في الأمد القصير محدوداً بفعل قيود البنية التحتية.

- وفي نيجيريا، من المرجَّح أن تتحوَّل مخاطر انقطاع الإمداد من مسألة مطروحة قبل الانتخابات إلى حدث ما بعد الانتخابات، لا سيما إذا ما أعيد انتخاب الرئيس بخاري.

- وأخيراً، ستكون قدرة النفط الصخري الأمريكي على تعويض الانقطاعات في أماكن أخرى محدودةً بفعل قيود خطوط الإمداد في حوض بيرميان المعروف بوفرة إنتاجه في معظم عام 2019. ومن المرجَّح أن ينمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي في عام 2019 بمعدل أبطأ مقارنة بعامَي 2017 و2018.

ومع ذلك، من المرجَّح أن يظل سعر خام برنت أقلّ من 100 دولار للبرميل، وهو السعر الذي كثيراً ما يُشار إليه، بفضل الجهود الكبيرة للمنتجين الأعضاء في منظمة أوبك وغير الأعضاء فيها، بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن تباطؤ الأسواق الناشئة وتفاقُم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي عام 2019، فإنَّ أسعار الذروة ضمن المستويات المنخفضة لـ90 دولاراً للبرميل وانخفاض متوسط سعر البرميل سيكونان أكثر ترجيحاً من احتمال بلوغ متوسط سعر البرميل 100 دولار.

سوف يفشل العالم في إدارة أزمة اقتصادية جديدة بشكل فعال في حال وقوعها في 2019

الاحتمالية

التأثير

عندما وقعت الأزمة الاقتصادية والمالية في عام 2008 فإنها فاجأت أغلب الأطراف الفاعلة في أسواق العالم وحكومات الدول. ومن ثم تطلبت هذه الأزمة قدراً كبيراً من القدرات السياسية لإدارتها، ومن ثم التغلب عليها فيما بعدُ. ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، لكنها أُنجزت بفضل القيادة السياسية القوية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العلاقات الإيجابية نسبياً بين أقطاب القوى الرئيسة في العالم. ولكن إذا ما وقعت أزمة مماثلة في عام 2019، فلن يتمكن العالم من إدارتها بشكل فعال، وعلى الأقلّ في البداية. ويعني ذلك أن الأزمة الاقتصادية أو المالية المقبلة قد لا يمكن اجتيازها بسرعة، ويمكن أن تكون لها تداعيات على السياسة المحلية والدولية تفوق بكثير التداعيات التي شهدها العالم إبّان أزمة عام 2008.

ويمكن أن تنجم الأزمة الاقتصادية نتيجة ثلاثة سيناريوهات محتملة هي:

- تباطؤ عجلة الاقتصاد بطريقة طبيعية، كما هو مقرر مسبقاً من خلال نظرية دورات الأعمال.

- حدوث أزمة مالية أو أزمة تجارية مماثلة لانفجار أزمة السندات المضمونة بقروض عقارية في عام 2008، أو تصاعُد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- وقوع صدمة جيوسياسية يمكن أن تكون لها تداعيات اقتصادية.

وحقيقة أن تلك السيناريوهات لا تتعارض فيما بينها تجعل مُجمل احتمال حدوث أزمة أو تباطؤ أكثر ترجيحاً بكثير. والإشكالية الأكبر، أن العالم السياسي كما هو عليه اليوم لن يكون متأهباً كما يجب لإدارة الأزمة بشكل فعّال لأسباب عدّة، منها:

- الإدارة الأمريكية مستقطبة إلى حد بعيد (في السلطة التشريعية) وأقلّ تمرساً (في السلطة التنفيذية) مما كانت عليه على مدار عقود.

- يمرُّ الاتحاد الأوروبي في أزمةٍ وجوديةٍ تتمحور حول هويته، سواء داخل البلدان الأعضاء فيه، أو فيما بين الأعضاء الشرقيين والغربيين ضمن هذا الكيان الإقليمي.

- طوّرت الصين، رغم النمو الشامل الذي شهدته في السنوات الأخيرة، عملية مركزية على نحو متزايد لاتخاذ القرارات في ظلّ حُكم الرئيس شي جين، ويمكن القول إنَّ ذلك يقلّل من احتمال اتخاذ قرارات فعّالة ومستدامة بشأن مسائل السياسات العامة الرئيسة.

- وأخيراً، وفيما يتجاوز هذه الاعتبارات الوطنية في معزلٍ عن بعضها بعضا، فإنّ قلة الثقة تعصفُ بالعلاقات بين الدول، ما قد يَحُول دون قيام تعاون فعال يماثل ما شهدناه عندما أعيدَ تنظيم مجموعة العشرين خلال أزمة 2009-2008.

الولايات المتحدة ستتأثر بشدة جراء التحقيقات الداخلية وإمكانية إقالة الرئيس

الاحتمالية

التأثير

من المحتمل أن تستمر عوامل عدّة في فرض ضغوط تصاعدية على أسعار النفط العالمية في عام 2019:

- أولاً: ستعاني السوق العالمية بفعل توقُّف تصدير قرابة 1.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام الإيراني منذ مايو/أيار 2018. ومن المرجَّح أن يتدخل المنتجون من الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) وغير الأعضاء فيها لسدّ أجزاء واسعة من هذا النقص، لكن الأمر يستغرق وقتاً ويتطلب جهداً، وسيظلُّ رهناً بتحقيق التوافقات السياسية اللازمة.

- ثانياً: سيظلُّ إنتاج ليبيا من النفط عُرضة لخطر التوقف بفعل أعمال العنف المستمرة في البلاد. ولن تُلحق الصدامات الأخيرة ضرراً مباشراً بإنتاج النفط في الأمد القصير، ولكن يظلُّ تهديد توقُّف إنتاجها قائماً في المستقبل. ومع ذلك، لا تزال الشكوك بشأن مستقبل ليبيا سياسياً وتدهور أوضاعها الأمنية يؤثران في آفاق وتوجهات صناعة النفط الليبية. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط ومصافي النفط الليبية في الآونة الأخيرة هدفاً للتهديدات والهجمات. ورغم أن اندلاع أعمال العنف تلك لم يتسبّب مباشرةً في وقف الإنتاج، فإنه من المرجَّح أن تقع مصافي النفط تحت وطأة تهديدات الإسلاميين أو الميليشيات عندما يحاولون مجدداً تقويض مؤسسات الدولة. وستتحسّن الآفاق الأمنية بوتيرة بطيئة جداً. وبينما تواصل الجماعات الجهادية والميليشيات صداماتها، ستترتّب على ذلك آثارٌ سلبية على البنية التحتية على مستوى البلاد.

- وفي العراق، سيقود تعيين رئيس جديد للوزراء، عادل عبد المهدي، إلى تقليص المخاطر التي تتهدّد شركات النفط في الجنوب والإنتاج من الحقول الضخمة المحيطة بالبصرة. وفي الأجل الطويل، يمكن أن تظهر المخاطر مجدداً إذا ما أخفق عادل عبد المهدي في تحقيق تحسينات معيشية جوهرية في محافظات العراق الغنية بالنفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إرساء العلاقات بين بغداد وإقليم كردستان العراق على أُسس أفضل سيستغرق بعض الوقت، لكن تحسّنت أيضاً آفاق استئناف صادرات كركوك من النفط. وفي غضون ذلك، من المرجَّح أن يظلّ نمو الإنتاج في الأمد القصير محدوداً بفعل قيود البنية التحتية.

- وفي نيجيريا، من المرجَّح أن تتحوَّل مخاطر انقطاع الإمداد من مسألة مطروحة قبل الانتخابات إلى حدث ما بعد الانتخابات، لا سيما إذا ما أعيد انتخاب الرئيس بخاري.

- وأخيراً، ستكون قدرة النفط الصخري الأمريكي على تعويض الانقطاعات في أماكن أخرى محدودةً بفعل قيود خطوط الإمداد في حوض بيرميان المعروف بوفرة إنتاجه في معظم عام 2019. ومن المرجَّح أن ينمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي في عام 2019 بمعدل أبطأ مقارنة بعامَي 2017 و2018.

ومع ذلك، من المرجَّح أن يظل سعر خام برنت أقلّ من 100 دولار للبرميل، وهو السعر الذي كثيراً ما يُشار إليه، بفضل الجهود الكبيرة للمنتجين الأعضاء في منظمة أوبك وغير الأعضاء فيها، بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن تباطؤ الأسواق الناشئة وتفاقُم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي عام 2019، فإنَّ أسعار الذروة ضمن المستويات المنخفضة لـ90 دولاراً للبرميل وانخفاض متوسط سعر البرميل سيكونان أكثر ترجيحاً من احتمال بلوغ متوسط سعر البرميل 100 دولار.

عام 2019 قد يشهد إصلاح منظمة التجارة العالمية إلى الأفضل

في حين لا يتفقُ العديد من المراقبين مع نَهَج ترامب في إبراز إخفاقات منظمة التجارة العالمية ومعالجتها، ثمة مجموعة كبيرة من المشاركين السياسيين والمشاركين في الأسواق، على امتداد الاقتصادات المتقدّمة على وجه التحديد، ممّن يتفقون بالفعل على أن هذه المنظمة تستلزم عملية إعادة النظر فيها إذا ما أُريدَ لها الاستمرار والازدهار في القرن الحادي والعشرين. وثمة ثلاثة أسباب رئيسة لمثل هذا التوافق:

- أولاً: يتفق صناع القرار الأوروبيون بأن قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن المنافسة العادلة قد وُضعت إبّان حقبةٍ لم يكن فيها اقتصاد الصين اقتصاداً مهيمناً. وعليه، فإن نموذج التنمية الاقتصادية الهجين في بكين – وهو ليس اقتصادَ سوق وليس اقتصاداً موجَّهاً – يعني أنه من الصّعب بمكان، إنْ لم يكن في حُكم المستحيل، ضمان المنافسة العادلة عبر تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية فقط.

- ثانياً: لطالما كانت التوترات محتدمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية حول تشكيل وتفعيل آليات تسوية المنازعات داخل تلك المنظمة.

- وأخيراً، لم تقدِّم منظمة التجارة العالمية للشعوب أيَّ نجاحاتٍ رئيسة في المفاوضات التجارية العالمية على مدار عدة أعوام، ما قلَّل من شرعيتها في أعين العديد من المراقبين الذين يأملون وجود هيئة أكثر استباقيةً في إجراءاتها.

وأسفرت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عن إطلاق نقاش فيما بين وزراء تجارة يوصفون بانهم "من عقلية متشابهة"، بهدف اقتراح حلول خلّاقة لإصلاح منظمة التجارة العالمية في عام 2019. وتتصّدر أطرافٌ من بينها الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وغيرها هذه العملية، ومن الممكن أن تخرجَ بقواعد طريق جديدة يمكن أن تتفق عليها الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما حدث ذلك بالفعل فإنه لن يساعدَ على تخفيف حدة التوترات التجارية الثنائية بين بكين وواشنطن فحسب، بل سيضع إطار التجارة العالمية على أسس أكثر استدامةً.

تركيا سوف تشهد فترة ركود في 2019

سوف يواصل التراجع السريع في قيمة الليرة التركية منذ مطلع شهر مايو/أيار 2018 تكبيد اقتصاد تركيا المزيد من الخسائر في عام 2019، وسيدخل اقتصاد البلاد في فترة ركود. وفي حين أن التحسُّن المستمر في علاقات أنقرة مع واشنطن قد خفّف من بعض الضغوط على الليرة التركية، فإن المخاطر الجيوسياسية ستمتدّ إلى السنة المقبلة، ما يجعل اقتصاد تركيا عُرضة للتأثر بالصدمات الخارجية.

هذا وقد اتخذت القيادة الاقتصادية في البلاد بعض التدابير في تصدّيها لتزايد معدلات البطالة
zوالتضخم، لكن لا تزال السياسات موضوعة لغرض بعينه، وغير تقليدية، وغير كافية للتعامل مع المشكلات القائمة. والأسوأ من ذلك أن بعض تلك التدابير سيسفر عن اختلالات في اقتصاد البلاد. وطوال عام 2019، ستظلُّ تئنُّ أرباح الشركات وميزانياتها تحت ضغوط كبيرة بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية وتشديد السياسات النقدية. ونتيجةً لذلك، سيعاني القطاع المصرفي التركي أيضاً. ويتم حالياً إجراء اختبارات الإجهاد على المصارف لتحديد ما يلزمها من رؤوس مال إضافية في ضوء الزيادة المتوقعة في القروض المتعثرة.

وستُستهلُّ العام المقبل أيضاً عملية إعادة الرسملة، ومن المحتمل أن تكون عملية ذات صبغة سياسة للغاية. وفي مواجهة كلّ هذه التحديات، سيقاوم الرئيس رجب طيب أردوغان طلبَ المساعدة الخارجية من صندوق النقد الدولي أطول فترة ممكنة من جانبه، لاسيما قبل الانتخابات المحلية في شهر مارس/آذار 2019. ومع ذلك، فإن التغيُّرات في أسعار النفط العالمية ومعدلات الفائدة الفيدرالية قد تشكل ضغوطاً إضافية على اقتصاد تركيا. وجديرٌ بالذكر أنه في إطار سيناريو "الوقوف المفاجئ"، حينما تفشل المصارف التركية في ترحيل ديونها الخارجية، من المحتمل أن يسلك أردوغان طريق صندوق النقد الدولي، بدلاً من أن يفرض قيود رأس المال مثلما كان يُقترح في العادة.

التوقعات السياسية للعالم العربي

النظام الإيراني سوف يتزعزع لكنه لن يسقط

الاحتمالية 80%

التأثير 75%

من المرجَّح في العام المقبل أن تشتدّ الضغوط السياسية والاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وان يهدد ذلك بتقويض استقرار الجمهورية الإسلامية. وبينما يبدو الحرس الثوري الإيراني ملتزماً بإظهار أن إيران ليست ضعيفةً، إلا أن خُططه الخاصة بالهجمات في الغرب قد قوَّضت دعم الاتحاد الأوروبي. ولكن على الصعيد الداخلي، وحتى لو واجه الرئيس حسن روحاني تحدياتٍ من البرلمان، خاصةً بالنظر إلى دعمه لـ"خطة العمل المشتركة الشاملة"، فإن المرشد الأعلى على خامنئي سيمنع عزله من منصبه لأن ذلك قد يفاقم الانشقاقات السياسية.

لقد انخفضت قيمة العملة الإيرانية على مدار الستة أشهر الماضية، ويعاني القطاع المصرفي في التعامل مع مستويات مرتفعة من الديون المعدومة؛ وفي خضمّ تدهور اقتصاد البلاد، تعتزم إدارة ترامب توسيع نطاق العقوبات الأمريكية الثانوية بُغية استهداف قطاعات إضافية إلى جانب قطاع المصارف والنفط، لتشمل قطاع التعدين، والإنشاء، والهندسة، وهي القطاعات التي لم تستهدفها الإدارة الأمريكية السابقة على وجه التحديد. وقد تنفّذ الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً برامج علنية وسرية لدعم انتفاضة في أوساط الإيرانيين ضد النظام. ومن المرجَّح أن تقترن هذه الجهود الأمريكية بجهود إقليمية لتقويض استقرار إيران السياسي، ولاسيما في إقليم الأهواز ذي الأغلبية العربية. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجَّح أن تنهي أكبر الشركات متعددة الجنسيات تعاملاتها التجارية مع إيران للحفاظ على جدوى مشروعاتها التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية.
ومع ذلك، سيدشن الاتحاد الأوروبي وروسيا بعض المسالك لضمان عدم انهيار اقتصاد إيران. وفي حين ستتسبَّب العائدات النفطية المتراجعة وصعوبة إجراء تحويلات مالية في مشكلات هائلة للنظام الإيراني، إلا أن خطر انهيار الحكومة في عام 2019 يظلُّ متدنياً. ويمكن أن تبرز الاحتجاجات كتحدٍّ خطير مع تدهور اقتصاد البلاد، إلا أن الأجهزة الأمنية تملك القدرة على منع اندلاع ثورة في جميع أنحاء البلاد.

التوترات الجيوسياسية سوف تظل مرتفعة

الاحتمالية 60%

التأثير 75%

عدم توصُّل السعودية وإيران وتركيا ومصر إلى اتفاق على قواعد الاشتباك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يقود إلى تقويض استقرار المنطقة، خاصة مع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في حشد حلفائها في الشرق الأوسط لضمان أن تكون الضغوط السياسية والاقتصادية المفروضة على نظام إيران جوهرية. وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتغيُّر القيادة الإيرانية فيما يتعلق بثلاث قضايا محورية هي: الأنشطة الإقليمية، والبرنامج النووي، وإطلاق الصواريخ الباليستية.

وفي الوقت ذاته، ستواصل تركيا تركيزها على توسيع نطاق نفوذها. إذ يعتقد أردوغان، ومعه حزب العدالة والتنمية، أن تركيا تمثل قوة إقليمية طبيعية ذات صلات تاريخية راسخة بالمنطقة. وفي حين ستحاول مصر أن تستعيد بعض نفوذها في المنطقة، فإنّ أولوياتها الأساسية تظلّ محليةً، إذ ينصبُّ تركيز الرئيس عبد الفتاح السيسي والجيش على إعادة بناء الثقة في اقتصاد البلاد. ويهدف التحالف مع دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية إلى تدعيم قوة البلدان العربية في المنطقة.
وفي حين أنه لن تظهر تسويةٌ بشأن القضايا الإقليمية بسرعةٍ، يمكن أن تُضطر القوى المحلية، وللمرة الأولى في عام 2019، إلى إعادة النظر في سياساتها. والسعودية وإيران ليستا على استعداد حتى الآن للتوصل إلى تسوية، لكن قد تجبرهما ضغوط خارجية على التفكير في إعادة تحديد علاقاتهما وإدارة صراعاتهما.

الحكومة العراقية الجديدة ستواصل عملية الإصلاح

الاحتمالية

التأثير

من المتوقع أن ينفّذ رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي إصلاحات تدريجيةً، على الأرجح بعد إجراء تعديلات بيروقراطية لفرض المساءلة والحدّ من الفساد. وعلى الصعيد الأمني، ستتحسن سيطرة الدولة بدعم ضمني من المؤسسة الدينية الشيعية، إلى جانب الدعم السياسي من هادي العامري ومقتدى الصدر اللذين يمثلان أهمّ قياديَّيْن شيعيَّيْن يسيطران على عدد كبير من الميليشيات. ومن غير المرجَّح أن تتلاشى الاضطرابات الشعبية على الفور، لكن من المرجح أن يمنح المتظاهرون رئيس الوزراء الجديد فرصةً لمعالجة مخاوفهم. ومن المرجَّح أن تتحسن العلاقة مع حكومة إقليم كردستان تحت قيادة عبد المهدي.

ومع ذلك فإن التحديات الهيكلية الماثلة أمام عبد المهدي هائلة؛ ولن تسمح له الأحزاب السياسية الرئيسية بإدخال إصلاحات عميقة تقوّض مصالحها الراسخة. ولإيران تأثيرٌ كبيرٌ على مختلف السياسيين من الشيعة والسنة والأكراد. وسيواجه رئيس الوزراء عبد المهدي صعوبات جمّة في إدماج وحدات "الحشد الشعبي" التي يسيطر عليها الشيعة في المؤسسات الأمنية العراقية الرسمية. والتحدّيات الاقتصادية في الأمد القصير مقدورٌ عليها، لكن يمكن أن يقود اعتماد الدولة على عائدات الهيدروكربونات إلى أزمة محتملة. وفي حين أن تهديدات "داعش" قد تراجعت، إلا أن البيئة الأمنية في العديد من محافظات العراق غير مستقرة. وفي غياب الاستثمارات الملحوظة في إعادة الإعمار سيتبيَّن أن المناطق السنية تمثل تحدياً رئيسياً لاستقرار الحكومة.

وسيظلُّ العراق عالقاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لكن سيستمر تأثير واشنطن في الانحسار. وعلى عكس المسؤولين الإيرانيين المنخرطين في تفاصيل السياسة العراقية على الدوام، فإن التزام الولايات المتحدة يميل إلى التأرجح بين مدّ وجزر. وستظلُّ دول الخليج تحاول دعم التوجهات الإصلاحية في العراق لكن مع مطالبة ضمنية بفرض قيد على نفوذ إيران في البلاد.

روسيا سوف تعزز وجودها في سوريا

الاحتمالية

التأثير

سيُعزز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وجود بلاده في سوريا في عام 2019، سواء عبر المشاركات العسكرية أو الاتفاقات الدبلوماسية، مثل محادثات أستانة بمشاركة تركيا وإيران، أو أحدث تكتل بين ألمانيا وفرنسا وتركيا وروسيا. ورغم الحادثة الإسرائيلية الأخيرة في سوريا، لا تزال روسيا تفضل الموازنة بين مصالحها وتلك الخاصة بإيران. وقد نقلت موسكو مؤخراً منظومة صواريخ "إس300-" إلى سوريا، ومن المحتمل أن يزداد انتشار قوات روسية هنا.

وفي الوقت الذي يَسْعَدُ فيه الرئيس السوري بشار الأسد باستيعاب كلّ من إيران وروسيا في صفه، من المرجّح أنه مدرك لحقيقة أن بوتين قادر على تحقيق المزيد في الأمد القصير بفضل ما لموسكو من ثِقَلٍ في النظام الدولي. وروابط روسيا بالجيش السوري عميقة ومنظمة، ما يجعل روسيا أكثر من مجرد شريك في قرارات الأسد الأمنية والعسكرية. وقد أثبتت روسيا، في مناسبات عدّة، قدرتها على ممارسة نفوذ كبير على حليفها في دمشق، مثل كيفية تعامله مع تركيا في الشمال والأردن في الجنوب. ومن الواضح أن دمشق تنظر إلى موسكو كحليف قيّم، في الوقت الذي تواجه فيه طهران ضغوطاً عسكرية وسياسية متزايدة من أمريكا. وبالنسبة للمرحلة المقبلة، من المرجَّح أن يُوسع بوتين من سيطرته السياسية والعسكرية في سوريا، ما يؤثر بشكل متزايد في القرارات الاستراتيجية لنظام الأسد. ومع ذلك، وبينما يسعى الكرملين للظهور بمظهر مهندس جميع التسويات في سوريا، إلا أنه لن يتمكن القضاء على نفوذ إيران وتركيا داخل سوريا.

وبالنسبة لما هو أبعدُ من التوترات الجيوسياسية الإقليمية المتزايدة، قد يُحسّن بدء الحوار فيما بين روسيا والدول الأوروبية الرئيسية من احتمال التعامل في المستقبل مع النظام وتقديم مساعدات إنسانية. لكن من غير المرجَّح أن يرحّب المجتمع الدولي بعودة النظام السوري في شكله الحالي في عام 2019. ولكن من المتوقع أن تدعو دول عربية، مثل مصر والكويت وعُمان والجزائر، إلى عودة الحكومة السورية إلى مؤسسات الجامعة العربية.

حفتر سيعزز قبضته في ليبيا

الاحتمالية

التأثير

من غير المرجَّح أن تتحسَّن البيئة الأمنية في طرابلس تحسُّناً ملحوظاً في عام 2019. ومازالت الانشقاقات في المؤسسات الليبية عميقة، ولم يظهر زعيم قوي يحظى بالإجماع، ومازالت الميليشيات المسلحة تُحكم سيطرتها على المؤسسات الحكومية. وبينما تواجه الحكومة في طرابلس تحدياتٍ ناجمة عن اقتتال الميليشيات، سيواصل اللواء خليفة حفتر بناء قوته العسكرية في شرق وجنوب ليبيا.

وحفتر اليوم في وضعٍ يسمح له، على نحو متزايد، بتعزيز وجوده في شرق البلاد وتوسيع نطاق وجوده في المناطق الجنوبية، والتحرك نحو طرابلس في عام 2019. وبفضل تماسُك قواته العسكرية وقدراتها تمكَّن الجيش الوطني الليبي من الظهور كجهة شرعية فاعلة على الصعيدين السياسي والأمني.

ولن تتوفر السنة المقبلة ظروفُ تسويةٍ سياسية شاملة للنزاع. فهذا البلد في حالة انقسام حادّ يَحُول دون الاتفاق على أرضية لتسوية المشكلات الطويلة الأجل التي تؤثر في مناطق البلاد المختلفة، ومع ذلك، قد تُجبر الضغوطُ الدولية الفصائلَ المختلفة على الموافقة على إجراء انتخابات في البلاد. وتُظهر المؤتمرات التي عُقدت مؤخراً في فرنسا وإيطاليا التنافس بين القوتين على النفوذ في ليبيا، لكن كلاًّ منهما تدعمان إجراء انتخابات جديدة لإضفاء الشرعية على المؤسسات الليبية.

التوترات في منطقة الخليج سوف تتراجع

الاحتمالية

التأثير

من المرجَّح أن تقود الجهود الدبلوماسية المبذولة إلى تخفيف حدة التوتر فيما بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. لقد غيّرت دولة قطر والقيادة القطرية موقفهما بشكل معتدل جرّاء الضغوط الاقتصادية، وفي الوقت الراهن ترغب قطر بشدّة في إظهار قدر من التوافق في المفاوضات مع دول الخليج الأخرى. والأهم من ذلك، أن المملكة العربية السعودية تتجه بشكل متزايد نحو اتخاذ موقف جديد فيما يتعلق بالأزمة مع قطر. وعلى سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول أشارت تعليقات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان خلال مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" المنعقد في الرياض إلى تقبُّل دولة قطر ونقاط قوتها رغم الخلافات مع بلدان مجلس التعاون.

ومن المرجَّح أيضاً أن تتجه الحرب اليمنية نحو التهدئة. وفي حين أن صفقةً كبرى قد تكون أحد طرق حلّ الأزمة في قطر، فإنه من الممكن أيضاً أن تمثّل تدابير تدريجية لبناء الثقة معبراً لضمان بروز حل لهذه القضية. وتسعى إدارة ترامب إلى رؤية معسكر خليجي موحَّد قبل إعلانها عن مبادرة سلام جديدة للصراع العربي الإسرائيلي. وأخيراً، بينما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية متابعة سياساتها المناهضة لإيران دون التوصل إلى تسوية لأزمة الخليج، فإن المصالح الأمريكية طويلة الأجل تعتمد على الحفاظ على تماسُك هذا المعسكر المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية.

التوقعات الاقتصادية للعالم العربي

الصين سوف تسعى إلى توسيع مبادرة الحزام والطريق لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاحتمالية 60%

التأثير 70%

سوف تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المسؤولين الصينيين إلى توسيع نطاق "مبادرة الحزام والطريق". وجاءت زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى الإمارات في يوليو/تموز 2018 كأوّل زيارة رسمية يقوم بها رئيس صيني منذ 29 عاماً، ما يحسّن آفاق التعاون استراتيجياً بين الصين والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. كما كانت تلك كانت أول زيارة خارجية يقوم بها شي جين بينغ منذ إعادة انتخابه رئيساً للصين في مارس/آذار2018. وفي هذه الأثناء، بدأت السعودية محادثاتٍ استراتيجيةً مع القيادة الصينية لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بعيدة الأمد بين الطرفين. وسيهدف القادة الخليجيون إلى أن يثبتوا للصين، من خلال بناء شراكةٍ قويةٍ مع أصحاب القرار هناك، أن علاقاتهم يمكن أن تعودَ بفوائد على "مبادرة الحزام والطريق" لا يمكن لإيران ببساطة أن تحققها.

ومن شأن التوترات الراهنة بين الولايات المتحدة والصين بشأن قضايا تجارية أن تشجّع القيادة الصينية على النظر في إمكانية توسيع النطاق الحالي لـ"مبادرة الحزام والطريق" والبلدان المشاركة في هذه الخُطط. كما سينصبُّ اهتمام الصين على إبرام شراكاتٍ اقتصاديةٍ بُغية تعزيز نفوذها إقليمياً والتحقُّق من صلاحية أيّ تعديلات قد تطرأ على تلك الخُطط. ولاشكّ أن منطقة الشرق الأوسط باتت أكثر أهميةً ضمن مخطّطات الصين على المدى البعيد، سواء من حيث فُرص التعاقد والاعتماد على الطاقة على السواء. ولم تحدّد الصين بعدُ مساراً مباشراً أو رسمياً يمرُّ عبر منطقة الشرق الأوسط في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، بَيْدَ أنها أشارت إلى استعدادها تضمين أي بلد يبدي اهتماماً كبيراً بهذه المبادرة.

وسيكون الاقتصادُ، لا السياسة، القوة الدافعة لتوسُّع الصين خلال الأعوام القليلة المقبلة على أقلّ تقدير. وستكون الغَلَبَةُ لتركيز الصين عموماً على التعاون اقتصادياً بصفته القوة الدافعة الرئيسية لعلاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط بدلاً من أيّ جهود سياسية لإقناعها بالانحياز إلى طرف دون آخر في مختلف النزاعات التي تشدها المنطقة.

النمو الاقتصادي في دول الخليج سيشهد تسارعاً

الاحتمالية 80%

التأثير 80%

في عام 2019، سينصبُّ تركيز الحكومات في منطقة الخليج العربي على الإنفاق بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. ومن المرجَّح أن تزداد الإيرادات النفطية وتستقرّ في العام المقبل، ما سيساعد هذه الحكومات على الشعور بالاطمئنان إلى أن مزيداً من الإنفاق لن يتسبّب في تقويض أوضاعها المالية إلى حدّ كبير في الأجل الطويل. وستظلُّ دينامية العرض والطلب تدعم أسعار النفط المرتفعة من خلال النموّ في الأسواق الناشئة، مع اعتدال أيّ منحى صعودي. وفي دولة الإمارات، سيؤثّر التوسُّع في إنفاق العاصمة الإماراتية أبوظبي تأثيراً إيجابياً واسعاً على الإمارات الأخرى. وأما في السعودية فتعتزم الحكومة إعداد ميزانية توسُّعية في مواجهة ركود النمو. وفي البحرين، ستسهم حُزمة المساعدات الخليجية في تعزيز ثقة الأعمال والنفقات. وستسير عُمان والكويت في الاتجاه نفسه، فيما ستواصل الحكومة القطرية دعم اقتصاد البلاد لتعزيز إمكاناته. ومن شأن تسويةٍ للخلاف بين بلدان مجلس التعاون أن تعزّز النمو في منطقة الخليج.

وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم الإصلاحات التنظيمية الجديدة تحسُّن التوقعات الاقتصادية خلال فترة 12 إلى 18 شهراً المقبلة. وتسنُّ الحكومات الخليجية تشريعاتٍ لمعالجة القضايا التنظيمية التي لطالما عرقلت قدرات اقتصاداتها المحلية. وفي السعودية، ستسرّع قيادة المملكة وتيرة خُطط الإصلاح لجذب الاستثمارات. وأدخلت دولة الإمارات إصلاحاتٍ لجذب المواهب المتميزة من أنحاء العالم والحفاظ على مكانتها بصفتها مركزاً إقليمياً للأعمال والاستثمار. ويُبشّر التعاون مع الصين بإتاحة فرص إضافية للاقتصادات الخليجية، وذلك جزئياً من خلال خُطط إنشاء بنية تحتية جديدة.

قطاع الطاقة سيعزز الاقتصاد المصري

الاحتمالية

التأثير

من المرجَّح أن تقود إصلاحات نظام سعر الصرف والإصلاحات المالية إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري في عام 2019. ولكن التحوُّل الأكثر أهمية سيحدث على صعيد الطاقة، إذ سيدعم ارتفاعُ إنتاج الغاز الطبيعي الاقتصادَ المحلي ويحسّن عجز الحساب الجاري. وبالإضافة إلى حقل غاز ظهر، من شأن اكتشاف حقل غاز نور الذي يُقدّر إنتاجه بنحو 90 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة أن ينقل احتياطيات البلاد المؤكدة من 65.2 تريليون قدم مكعب إلى 155.2 تريليون قدم مكعب. وهذا من شأنه أن يضع مصر في مرتبةٍ تلي مباشرة عمالقة إنتاج الغاز في العالم: قطر وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2019 ستصبح مصر مُصدّراً صافياً للغاز الطبيعي، وستضمن توفير الإمدادات اللازمة لتوليد الطاقة المحلية بصفة منتظمة. وتعتمد مصر على محطات توليد الطاقة العاملة بالغاز لتوفير أكثر من ثلاثة أرباع طاقة البلاد، والتي تُعدُّ أساسيةً لدعم الإنتاج الصناعي في البلاد. وقد زاد بالفعل معدل التحوّل في مجال الطاقة وإنفاق الحكومة على الطاقة من تقديرات النمو لعام 2018 إلى 5%، وفق ما ذكره البنك الدولي، مع تحسُّن مرجَّح في عام 2019. وسيتيح الاتفاق المصري-الإسرائيلي لعام 2018 لإسرائيل استخدام محطة إسالة مصرية كمنفذٍ لتسييل الغاز الإسرائيلي المستمدة من حقل ليفياثان. وتشمل خُطط الطاقة الطويلة الأجل أيضاً استخدام خط الأنابيب الذي يربط بين مصر وقبرص وإسرائيل واليونان وإيطاليا. ومن المحتمل أن تجعل التأثيرات التراكمية لهذه الخُطط من مصر مركزاً إقليمياً للطاقة وصادراتها في منطقة شرق البحر المتوسط.

المملكة العربية السعودية سوف تزيد الإنفاق المحلي

الاحتمالية

التأثير

أصدرت وزارة المالية السعودية أول بيان تمهيدي لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2019. ومقارنة ببرنامج الموازنة المالية للسنة السابقة، ستزيد إيرادات الحكومة خلال عام 2019 من 225 مليار دولار أمريكي إلى 261 مليار دولار أمريكي. ووفقاً للموازنة الأولية، من المتوقع أن تشهد البلاد زيادات في الإنفاق من الممكن أن تصل إلى 295 مليار دولار أمريكي. وسيُحسّن شكل الإنفاق أيضاً المحركات الاقتصادية في الأجل الطويل، وسيتلقى المسؤولون إرشادات بشأن تحسين كفاءة الإنفاق وتحقيق وفورات من خلال "مركز تحقيق كفاءة الإنفاق".

وإلى جانب ذلك، ستحسّن خُطط الإنفاق من صندوق الاستثمار العام دينامية النمو، مع محادثات لبيع "حصة استراتيجية" من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وهي شركةٌ عملاقةٌ في مجال البتروكيماويات، إلى شركة أرامكو السعودية. وتبلغ القيمة السوقية لشركة سابك، وهي رابع أكبر شركة للبتروكيماويات في العالم، أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، وهي مملوكة بنسبة 70% لصندوق الاستثمار العام. وعليهِ، وسيحصل صندوق الاستثمار العام على تدفُّقات نقدية، ما يتيح له المزيد من رؤوس الأموال الاستثمارية لتعزيز خُطط التحول في إطار رؤية 2030. ونتيجة لذلك، من المرجَّح أن يتجاوز النمو الاقتصادي في عام 2019 نسبة 2.2%، خاصةً إذا ما قررت الحكومة تسريع خُطط الاستثمار المحلية.

ويمكن أن تتمثّل العقبة الأكثر أهميةً أمام هذه الخُطط في الاستثمارات المحدودة للقطاع الخاص. وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تحسين قدرتها على إدارة التحديات الطويلة الأجل، تعاني بعض الشركات المحلية لكي تتماشى مع خُطط التحديث الاقتصادي.

التعاون بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والدول غير الأعضاء فيها سيستمر إلى ما بعد 2018

الاحتمالية

التأثير

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، من غير المرجَّح أن ينتهي التعاون بين البلدان الأعضاء في أوبك والدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة في نهاية 2018. وتهتم روسيا والمملكة العربية السعودية بشكل متزايد بالإبقاء على إطار التعاون بين التكتلين وستستخدمان نفوذهما لضمان أن يكون لهما نفوذ أكبر في أسواق النفط في الأجل الطويل. وقد أرسلت القيادة الروسية وفداً رفيع المستوى إلى مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" لإظهار دعمها للسعودية، واهتمامها بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين. وقد ازدادت الثقة بين الحكومتين خلال العامين الماضيين، ولن تقود التوترات مع الغرب إلا نحو تعزيز هذا التوجه.

وعلى المستوى الاستراتيجي، سيثبت الجانبان التزامهما بإدارة أسواق النفط بما يدعم الموازنات الوطنية في البلدين. وستكون حالة إمدادات النفط في عام 2019 معقّدة، بسبب الصعوبات التي تواجه التجارة العالمية. ونتيجةً لذلك، سيعمل البلدان على حشد حلفائهما في مجال الطاقة للتأكد من اعتدال نمو الإمدادات وعدم تراجع أسعار النفط. ومن المرجَّح أن يتم توسيع نطاق اتفاق ضبط الإنتاج في عام 2019، لكن من الممكن تغيير كميات الإنتاج بما يتيح التحوُّل نحو معدلات الإنتاج العادية. ومن المرجَّح أن تعمل دول الخليج مع المملكة العربية السعودية لأن المملكة تظلُّ مُنتِج النفط الأقدر على التأثير في أسعار النفط العالمية. ومع ذلك فإن أي تعاون في إطار أوبك لن ينطوي على امتثالٍ تام لأن إنتاج العراق من النفط سيزداد على الأرجح العام المقبل.

الدعم الخليجي سوف يساهم في استقرار الأردن بشكل هامشي

الاحتمالية

التأثير

لن تسهمَ الحزمة الاقتصادية الخليجية والرامية إلى دعم اقتصاد الأردن في توطيد استقرار هذا البلد إلا بشكل ضئيل. وتشمل حزمة المساعدات المالية المقدَّمة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وديعةً قيمتها مليار دولار في البنك المركزي الأردني، ما سيحدُّ من مخاطر التدفُّقات المالية الخارجة من الأردن من جانب الشركات المحلية. وإلى جانب ذلك، ستمكّن الوديعةُ المليارية الحكومةَ الأردنية من اعتماد منهجيةٍ أكثر تأنياً عند فرض المزيد من الضرائب، ما سيحدُّ من مخاطر اندلاع احتجاجات ضدّ الملكية. وينطوي نصف المليار دولار المقدَّم في هيئة قروض لدعم نمو اقتصاد الأردن على أهمية مماثلة أيضاً، لكن الدعم المباشر للميزانية ليس كافياً لمواجهة التحديات الاقتصادية المعقّدة الماثلة أمام الأردن. وسيظل العجز في الميزانية يستلزم من الحكومة إدخال إصلاحاتٍ ماليةٍ متماشيةٍ مع توصيات صندوق النقد الدولي.

وسيجد الأردن مشقةً في خفض نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٪94 إلى ٪75، وسيحتاج على الأرجح إلى أن يقبل بأهداف أكثر تواضعاً. وسيكون لإعادة فتح الحدود الأردنية-السورية حتماً أثراً إيجابياً في تعزيز التجارة والنمو والإيرادات الحكومية. بَيْدَ أن التطور الأكثر جدوى يتجسّد في برامج إعادة إعمار سوريا الذي تستفيد منه الشركات الأردنية. وفي حين أنه من المرجَّح أن يفكر الاتحاد الأوروبي بجدّيةٍ في زيادة الدعم المقدَّم إلى الأردن بحُكم أنه يستضيف اللاجئين السوريين، فإن أي دعم خارجي سيستلزم من الحكومة الأردنية معالجة الاختلالات الهيكلية.